الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الكتابة العامة

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

•**تاريخ الاجتماع:** 18 سبتمبر 2024

•**جدول الأعمال:**

- النظر في تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2024 إلى موفى السداسي الأول من سنة 2024 والفرضيات والتوجهات الكبرى لمشروع ميزانية الدولة 2025.

- الاستماع إلى جهة المبادرة حول مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرخ في 1 مارس 2005 المتعلق بالمعادن النفيسة.

•**الحضور:**

الحاضرون 11 / **المعتذرون** 00 / **الغائبون** 04 / **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة** 00

افتتاح الجلسة: 10:00 صباحا **رفع الجلسة: 13:40 بعد الزوال**

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة، بتاريخ 18 سبتمبر 2024 للنظر في تقرير حول تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2024 إلى موفى السداسي الأول من سنة 2024 والفرضيات والتوجهات الكبرى لمشروع ميزانية الدولة 2025 والاستماع إلى جهة المبادرة حول مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرخ في 1 مارس 2005 المتعلق بالمعادن النفيسة.

وفي بداية الجلسة، دار نقاش حول المعطيات الواردة بالتقرير، وبيّن النواب أنّ هذه الوثائق لا تتضمن معطيات دقيقة توضّح الوضع الاقتصادي الراهن خاصة في ضلّ غياب الاستثمار العمومي والخاص الذي أدى إلى تدني نسب النمو المحققة.

وأكدوا على ضرورة اعتماد فرضيات واقعية تترجم الإمكانيات الحقيقية ونسب النمو الممكن تحقيقها، كما دعوا إلى وضع استراتيجيات وسياسات تمكن من التقليص من نسب العجز وتضمن تعافي المالية العمومية. مؤكدين في هذا الإطار على ضرورة إيجاد آليات للتنسيق والتعاون بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية في كيفية رصد اعتمادات المهمات والمهمات الخاصة.

وأفادوا أنّه بمناسبة دراسة الفرضيات والتوجهات الكبرى لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، تمت الإشارة إلى عدم صحة وواقعية الفرضيات المعتمدة بالنظر إلى الوضع الاقتصادي والإمكانيات المتاحة، ورغم ذلك تمّ اعتماد نفس هذه الفرضيات بالنسبة لمشروع ميزانية 2025.

كما ذكروا بمطالبة لجنة المالية في عديد المناسبات بتسريع عرض مجلة الصرف باعتبار أنّ قانون الصرف الحالي لا يستجيب للمعايير الدولية ويساهم في تكبيل وتعطيل النمو الاقتصادي. وكذلك بالنسبة إلى قانون الاستثمار والقانون الجبائي في اتجاه تخفيف الإجراءات وتحقيق العدالة الجبائية بهدف دفع النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وأثار بعض النواب مسألة الفائض الذي تم تحقيقه في الموارد الجبائية، موضحين أنه ناتج أساسا عن العفو الجبائي. وتطرقوا كذلك إلى سياسة الضغط الجبائي المعتمدة والتي أدّت إلى الإضرار بالمؤسسات، إلى جانب عدم استهلاك الاعتمادات المخصصة للاستثمار.

وبيّنوا في سياق متصل أنّ التقليص في عجز الميزان التجاري ناتج أساسا عن تراجع الواردات في مجال الآلات والتجهيزات الصناعية والمواد الأولية وكذلك الاستهلاكية والأدوية، ممّا أثّر سلبا على الاستثمار الخاص من جهة والقدرة الشرائية للمواطن من جهة أخرى.

وتطرقوا إلى معضلة القطاع الموازي وارتفاع نسبته من الناتج المحلي الاجمالي، وأوصوا في هذا الإطار بضرورة اتخاذ اجراءات عاجلة لتنظيمه وإدماجه في الدورة الاقتصادية.

كما أكدوا على أهمية تفعيل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتخفيف العبء على الدولة والنهوض بالاستثمار بهدف تحقيق الثروة وبلوغ نسب نمو تمكن من العدالة والرقي الاجتماعي.

وأثاروا من جهة أخرى مسألة الإدماج المالي ودوره في النهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وكذلك صغار المستثمرين في الجهات الداخلية، وأكدوا ضرورة إحداث البنك البريدي لضمان إدماج مالي عادل.

وقررت اللجنة مزيد التداول حول هذه الفرضيات مع جهة المبادرة بالاستماع إلى وزيرة المالية.

ثم واصلت اللجنة أعمالها واستمعت إلى ممثل جهة المبادرة حول مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرخ في 1 مارس 2005 المتعلق بالمعادن النفيسة.

وبيّن ممثل جهة المبادرة أن هذا المقترح يهدف إلى ملاءمة قانون المعادن النفيسة مع دستور 2022 في علاقة بالحقوق والحريات وحق الملكية والتناسب بين الخطأ والعقوبة، مبرزا دوره في حماية قطاع المصوغ في تونس وإدماجه في الدورة الاقتصادية.

وتطرق إلى الإشكاليات التي تعرقل تطور هذا القطاع كما يلي:

- اشكالية طابع المطابقة بالنظر إلى وجود الطابع المدلس بصفة كبيرة في السوق والعيار المغشوش مما زاد في تعميق أزمة قطاع المصوغ والتأثير سلبا على سمعة أصحاب المهنة.
- وفي هذا الإطار تم التنصيص ضمن هذا المقترح على الاستغناء عن الطابع وتعويضه بفاتورة شراء،

- تنامي ظاهرة التجارة الموازية وبيع الذهب التونسي المكسر في الأسواق المجاورة ودعوة إلى اعتبار الذهب مادة أولية قابلة للتصنيع والتحويل.

- النقص الكبير في المواد الأولية ودعوة إلى السماح باستعمال الذهب المكسر الغير حامل للطابع.

- الارتفاع المستمر لأسعار الذهب الخام وكثرة التضييقات على هذا المجال إضافة إلى عدم تكافؤ الفرص بين الحرفيين على مستوى إسناد الحصص من الذهب مما أدى إلى عزوف الحرفيين وتعميق ظاهرة البطالة في هذا قطاع.

هذا واقترح السيد النائب ممثل جهة المبادرة القيام بزيارة ميدانية إلى مدينة صفاقس للاطلاع عن كثب على واقع هذا القطاع باعتبار أنها تضم حوالي 70% من حرفي قطاع المصوغ.

وفي تدخلهم أكد النواب أهمية هذا المقترح وآثاره الإيجابية على حياة الأفراد الاقتصادية وكذلك الاجتماعية، واستفسروا عن جدوى اعتماد الفوترة في بيع وشراء المصوغ وكيفية ضمان حق ملكية الأفراد واقترحوا إضافة فصل ضمن قانون المالية لسنة 2025 يتعلق بتوفير المادة الأولية عن طريق السماح باستعمال الذهب المعد للتكسير الغير حامل للطابع القانوني، مشيرين إلى أنّ ذلك لا يتعارض مع القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 باعتبار أنّه سيمكن من توفير موارد إضافية لفائدة ميزانية الدولة.

وتم الاتفاق على مزيد تعميق النظر في مقترح القانون بالاستماع إلى كافة الأفراد المتدخلة.

رئيس اللجنة: عصام شوشان **مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري**